

## مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق مادبا

اسم المدعي عليه وشهرته وعمل اقامته الجندي المرمج رقم ٤٠٥٢٨ سويلم جاز الشموط المجهول محل الإقامة :  
يقضي حضورك لمحكمة حقوق مادبا يوم الخميس الواقع ١٤/٢/٩٥٧ الساعة الثامنة صباحا زوالية للنظر في الدعوى  
التي اقامها عليك التائب العام فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري بما كنتك غايبا .

\*\*\*\*\*

## تصحيح خطأ

سقطت سهوا عبارة ( اعتبارا من تاريخ ١/٤/١٩٥٧ ) في اعلان تطبيق قانون ضريبة الاراضي المنشور في  
الصفحة ٩٧ من المالح رقم ١ للملء ١٣١٣ من الجريدة الرسمية لاقضي التنويه بذلك .

كل من اطلع

الجريدة الرسمية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

العدد ١٣١٨

١٦ رجب سنة ١٣٧٦ للرافق ١٦ شباط سنة ١٩٥٧

ثمان : السبت

الأمم ١٧  
الاسم ١٨  
المسمى ١٩

صفحة

١٥٥

١٥٦

١٦٠-١٥٧

١٦١-١٦٠

١٦٣-١٦١

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٧ : نظام المساعدات للفقراء والمحتاجين المعدل  
نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٧ : نظام بطاقات الهوية الشخصية المعدل  
قانون ضريبة الاملاك في القرى الفلسطينية رقم (٥) لسنة ١٩٤٢  
قرار رقم (١) : صادر عن الديوان الخاص  
قرار رقم (٢) : صادر عن الديوان الخاص

٣

٣

## نحو (الطبيب للدول) مركز (المملكة الأردنية الهاشمية)

بمقتضى المادة الخامسة من قانون ضريبة الخدمات الاجتماعية رقم (٨٩) لسنة ١٩٥٣

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٣

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ١ لسنة ١٩٥٧

نظام المساعدات للفقراء والمحتاجين المعدل

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام المساعدات للفقراء والمحتاجين المعدل لسنة ١٩٥٧ ) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الأصلي :

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ج) من المادة (٣) من النظام الأصلي بإضافة الجملة التالية الى آخرها :  
« غير انه يجوز لمجلس الوزراء لاسباب يقتض بها ان يتخذ قرارا يوافق فيه على عدم التقيد بالشروط الواردة في هذه الفقرة . »

١٩٥٧/١/٢٤

الحسين بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني ووكيل وزير المالية نسيم عبد الهادي	وزير الاشغال العامة ووكيل وزير العدل انور الخطيب	وزير الداخلية والدفاع ووكيل وزير التربية والتعليم عبد الحليم النمر	رئيس الوزراء ووزير الخارجية سليمان التاطلي
---	--	--	--

وزير الدولة للشؤون الخارجية (...)	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية صالح المعشر	وزير المواصلات صالح الهادي	وزير الانشاء والتعمير سمعان داود
---	---	-------------------------------	-------------------------------------

وزير الزراعة

عبد القادر الصالح

## نحو (الطبيب للدول) مركز (المملكة الأردنية الهاشمية)

بمقتضى المادة الثالثة من قانون الجنسية الاردنية رقم (٢١) لسنة ١٩٥٦

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/١/١٣

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٧

نظام بطاقات الهوية الشخصية المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام بطاقات الهوية الشخصية المعدل لسنة ١٩٥٧ ) ويقرأ مع نظام بطاقات الهوية الشخصية رقم (١) لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وتعديلاته كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الأصلي :

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الأصلي حسبما عدلت بالنظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ باستبدال عبارة ( ستة اشهر ) التي وردت فيها بعبارة ( سنة واحدة ) :

المادة ٣ - تعدل المادة ٢ من النظام الأصلي حسبما عدلت بالنظام رقم ٣ لسنة ١٩٥٦ بإضافة فقرة جديدة اليها كما يلي :

« تعتبر شهادات التعمين الصادرة عن مديرية الامن العام بالنسبة لافراد الامن العام والفراد الدلياع المدني اثناء وجودهم في الخدمة وشهادات المرحلين من افراد الامن العام بمثابة بطاقة هوية شخصية لصاحبها وتقوم مقامها : »

١٩٥٧/١/٢٢

الحسين بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني ووكيل وزير المالية نسيم عبد الهادي	وزير الاشغال العامة ووكيل وزير العدل انور الخطيب	وزير الداخلية والدفاع ووكيل وزير التربية والتعليم عبد الحليم النمر	رئيس الوزراء ووزير الخارجية سليمان التاطلي
---	--	--	--

وزير الدولة للشؤون الخارجية (...)	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية صالح المعشر	وزير المواصلات صالح الهادي	وزير الانشاء والتعمير سمعان داود
---	---	-------------------------------	-------------------------------------

وزير الزراعة

عبد القادر الصالح

هذا من الاصل

قرر مجلس الوزراء الموافقة على اصدار المرسوم التالي :

قانون ضريبة الاملاك في القرى الفلسطينية رقم ٥ لسنة ١٩٤٢

مرسوم صادر عن مجلس الوزراء بقتضى المادة الرابعة منه

استنادا الى الصلاحيات المخولة لمجلس الوزراء بمقتضى الادارة الملكية السامية المؤرخة في ١٩ تموز سنة ١٩٥٠ والصادرة في العدد ١٠٣٢ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ آب سنة ١٩٥٠ وعملا بالصلاحيات المنصوص عنها في الفقرة (٢) والفقرتين (أ ، ب) من المادة الرابعة من قانون ضريبة الاملاك في القرى الفلسطينية رقم ٥ لسنة ١٩٤٢ اصدر المرسوم التالي :-

- ١ - يسمى هذا المرسوم (مرسوم فئات ضريبة الاملاك في القرى والابنية الصناعية لسنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ المالية)
- أ - تعدل وتنزل فئات الضريبة المفروضة والمبينة في ذيل قانون ضريبة الاملاك في القرى في المناطق المذكورة في ادناه بمقدار ٥٠ ٪ .
- ب - تستوفي الضريبة عن الابنية الصناعية بمعدل ٥ ٪ من صافي قيمة ايجارها السنوي الخشنة به ونقسا لزيادة التاسعة من القانون .

القضاء	القرية	القضاء	القرية
القدس	ابو ديس	الخليل	بني نعيم
	بلدو		بيت امر
	بيت اجزا		بيت كاجل
	بيت حنينا		لرقومية
	بير تبالا		الجبعة
	جبع		حلحول
	جديده		خاراس
	الجيب		خربة ام برج
	حزما		الخليل
	رافات		الريحية
	الرام		سعر
	شعفاط		سموع
	الطور		الشيوخ
	عرب السواحة		صنع الجباري
	عجلوت		صويرف
	عناتا		الظاهرية
	العزورية		عرب الجهالين
	مسوية		عرب الكمامنة
	لنسا		لويبا
	مخامس		

القضاء	القرية	القضاء	القرية
بيت لحم	ارطاس	نابلس	اجنسيتيا
	بيت صفافا		زيتا
	بيت فجار		سالم
	الخضر		الساوية
	شرفات		سبسطية
	القبو		سرطة
	المالحة		ساقيت
	نحالين		صرة
			طلوزة
			طمون
			عسكر
			عصيرة الشالاية
			عصيرة القبلية
			هقابه
			عقربة
			عمورية
			عورلا واودله
			عوريف
			اسكاكه
			امالين
			اوصرين
			هاقة
			برقة
			بروقين
			بزارية
			بلاطة
			بيتا
			بيت امرين
القضاء	القرية	القضاء	القرية
تابع نابلس	بيت ايبا		
	بيت فوروبك		
	بيت وزن		
	تل		
	تالفيت		
	جالود		
	جامعين		
	جسافوت		
	جنيد		
	جوريش		
	جيت		
	حجة		
	حوارة		
	خربة صير		
	خربة قيس		
	دوما		
	دير استيا		
	دير الحناب		
	دير شرف		
	بنا		
	رفيديه		
	روجه		
	عنبوس		
	فرعة		
	فندق		
	قيلان		
	قريوت		
	قصره		
	قوصين		
	قبرا		
	كفر الديك		
	كفر قدوم		
	كفر لائف		
	مادما		
	مجدل بني فاضل		
	مرده		
	كفر قلبل		

هذا من المراسم



القضاء	القرية	القضاء	القرية
تابع نابلس	المغير	تابع جنين	سانور
	نصف جبيل		سيريس
	ياسوف		سيلا الحارثية
	ياصيد		سيلا الظهر
	يانون		صير
طولكرم	باقة الغربية		عجه
	بلعه		عراة
	خرية جبارة		عرقة
	الراس		المطاره
	زيتا		عتره
	شوله		فحمه
	صيدا		الفندقومية
	علا		قبايا
	فلامه		كفر راعي
	الفين		كفر قود
	كفر جبال		كفريات
	كفر زياد		مركه
	كفر صور		مسليه
	كفر عروش		المخير
	كور		ميشلون
جنين	ام التوت		الهاشمية
	للفيك		اليامون
	جبع		يميد
	جديدة	رام الله	ام صفا (كفر اشوع)
	نجربا		برقا
	نجلون		برهام
	نجلتموس		بلعين
	نجله		بيك رما
	دير ابو ضيف		بيك حور الفحتا
	دير عزاله		بيك حور الفوقا
	رابيه		بيتلو
	الرامه		بيتونيا
	رماله		بير زيك
	زبابده		البيرة
	زبابده		الجانيه

القضاء	القرية	القضاء	القرية
تابع رام الله	جفته		
	جلجابه		
	جماله		
	جيبيا		
	خربتا		
	خرية ابو لالاخ		
	خرية المصباح		
	خرية المسار		
	دير ابزيح		
	دير ابو مشعل		
	دير جرير		
	دير ديوان		
	دير السودان		
	دير عمار		
	دير نظام		
	شيتين		
	الطيبة		
	حاروره		
	عين عريك		
	كفر مالك		

## قرار رقم (١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين  
بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٥٦/١٢/١٢ رقم ١٩٥٦/٨/١٨/٢٢ اجتمع السديوان  
الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام قانون البلديةات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كان عضو المجلس

هذا من المجلد

البلدي الذي يرأس جلسات المجلس بوصفه أكبر الأعضاء سنا عند خلو مركز الرئاسة يستحق مسن صندوق البلدية الراتب والملاوات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون المذكور أم لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية المؤرخ ٩٥٦/١٢/٨ وكتاب رئيس بلدية السلاط المؤرخ ٩٥٦/٤/٩ وتديق النصوص القانونية تبين لنا ما يلي :

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ٣٥ من قانون البلديات تنص على ان ( ينتخب اعضاء المجلس من بينهم نالها الرئيس ويتم الانتخاب بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء ويرجع الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوي الاصوات وتبلغ نتيجة الانتخاب من قبل الرئيس الى المصرف والى وزير الداخلية وتنتشر في الجريدة الرسمية ) وان الفقرة الثانية منها تنص على انه ( عند خلو مركز الرئاسة من شغله وقيام نائب الرئيس باعماله يتقاضى مسن صندوق البلدية نصف راتب الرئيس والملاوات المخصصة للرئيس على ان يعتبر الراتب الذي يتقاضاه بمقتضى الفقرة السابقة اساسا لحساب علاوة غلاء المعيشة وعلاوات السفر . )

٢ - ان المادة ٤٠ من هذا القانون نصت على انه في حالة تغيب الرئيس ونائبه عن حضور احدى جلسات المجلس يرأس الجلسة أكبر الاعضاء سنا .

ومن هذه النصوص يتضح ان عضو المجلس البلدي الذي يقوم باعمال رئاسة المجلس نيابة عن الرئيس ويستحق الراتب والملاوات المبينة في القانون هو العضو الذي يتم انتخابه من قبل اعضاء المجلس نائبا للرئيس بالصورة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٥ المدرجة اعلاه .

اما العضو الذي يرأس الجلسة بوصفه أكبر الاعضاء سنا دون ان ينتخب نائبا للرئيس بالطريقة المذكورة آتفا فليس في القانون ما يميز له ان يتقاضى اي راتب او علاوات لقاء قيامه بهذا العمل .

هذا ما نقرره في تفسير المسألة المطلوب تفسيرها .

صدر ٩٥٧/١/٢١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	تفسير القوانين
عبد الحليم عباس	شكري المهدي	الياس خوري	موسى الساكح	علي مسبار

## قرار رقم « ٢ »

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٧/١/١٣ رقم ٣٩٠/١٠/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام المواد ٧٣ و ٧٤ و ٧٩ من نظام الموظفين رقم ١ لسنة ١٩٤٩ وبيان ما اذا كانت تعطى الحق للموظف غير المصنف المكفوف يده عن العمل في ان يتقاضى نسبة من مرتبه لا تقل عن النصف وذلك من المدة التي تبقى يده في غضون مكفوفه عن العمل ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية المؤرخ ١٩٥٧/١/٩ وتديق نصوص النظام المشار اليه تبين لنا ما يأتي :

١ - ان المادة ٧٣ من هذا النظام تنص على انه ( اذا تقدمت شكوى ضد موظف من موظفي الصنف الاول ورأى رئيس الوزراء ان المصلحة العامة تقتضي بان تكف يد الموظف المبحوث عنه عن العمل الى ان ينتهي ما قد يكون متخذاً بحقه من اجراءات جزائية او تأديبية فيجوز لرئيس الوزراء ان يكف يد الموظف عن ممارسة مهام وظيفته على ان يستمر هذا الكف حتى تزول تلك الاجراءات . ويقوم الوزير مقام رئيس الوزراء بهله الاجراءات بشأن موظفي الصنف الثاني )

٢ - ان المادة ٧٤ منه تنص على ان ( للموظف المكفوف يده عن العمل الحق في ان يتقاضى نسبة من مرتبه لا تقل عن النصف بحسب ما يقرره رئيس الوزراء عن الصنف الاول ، والوزير عن الصنف الثاني . وذلك من المدة المكفوفه يد الموظف في غضونهما عن العمل الى يصدر قرار نهائي بشأن قضيته ) .

٣ - ان المادة ٧٩ منه تنص على انه ( اذا اقيمت دعوى جزائية على موظف ما فيجب ان لا تتخذ اجراءات تأديبية بحقه بناء على اي اساس ناشئة عن التهمة الجزائية الموجهة اليه حتى تنتهي الدعوى الجزائية المقامة عليه ومع ذلك يجوز ان تكف يد هكذا موظف عن العمل بموجب احكام المادة ٧٣ ) .

٤ - ان المادة ١٦ منه تنص على انه ( يجوز الاستغناء عن خدمات الموظفين غير المصنفين من قبل الوزير على ان تراعى في ذلك شرائط استخدامهم ) .

ومن هذه النصوص يتضح ان المواد الهامزة عن كف اليد انما ينحصر حكمها بالموظفين المصنفين فقط ولا تتناول الموظفين غير المصنفين وعلة ذلك كما يبدو ان النظام لا يجيز عزل الموظف المصنف او ايقافه عقوبة ادارية عليه الا بعد اتخاذ الاجراءات التأديبية بحقه كما هو ظاهر من نصوص المواد ٥٥ و ٧٢ منه ، وبما ان هذه الاجراءات قد تستغرق وقتا غير يسير وكان استمرار الموظف في ممارسة مهام وظيفته قد يبلح بالمصلحة العامة ضررا فقد اجاز الشارع في المادة ٧٣ المذكورة كف يد الموظف المصنف كتدبير وقائي تقتضيه هذه المصلحة وذلك ريثما تنتهي تلك الاجراءات وهذه العلة متعلقة بالنسبة للموظفين غير المصنفين ، اذ ان النظام لا يعاقب عزهم او مجازاتهم على اتخاذ اية اجراءات تأديبية بحقهم بل ترك للوزير حق الاستغناء عن خدماتهم اذا رأى ان المصلحة العامة تقتضي بذلك كما هو واضح من نص المادة ١٦ منه ولهذا لم يكن ثمة موجب لكف يدهم عن العمل .

هذا من المصلحة